○ مسلسل تصفية الفلسفة ــ الجمعية المغربية لمدرسي الفلسفة

إن الوضعية التي وصل إليها تدريس الفلسفة بالمغرب هي نتيجة مخطط منهجي دشنه المسؤولون ببلادنا في الوقت الذي عرف فيه تدريس الفلسفة تقدما ملحوظا يتجلى في مكسب تعريب الفلسفة في المؤسسات الثانوية، وكذلك في ظهور محاولات جادة لصياغة مقرر من طرف أساتذة يمارسون تدريس هذه المادة مما نتج عنه وضع مقرر جديد في مطلع السبعينات، كان بالرغم من النقائص والثغرات التي تشوبه متقدما بشكل واضح على مقررات البلدان العربية الأخرى سواء من حيث الموضوعات التي يطرحها، أو من حيث انسجامه وتكامله، ذلك أنه شكل ــ بتخلصه من هيمنة المقرر الفرنسي (شكلا ومضمونا) ــ قطيعة مع المقررات السابقة كما يتجلى هذا التقدم في الوعي المتزايد لدى مدرسي الفلسفة بأهمية الدور الذي تلعبه الفلسفة سواء في تطوير طرقهم وأساليبهم التربوية أو في تكوين شخصية التلميذ، أو في العمل الجاد من أجل الرفع من قيمة الانتاج الثقافي ببلادنا.

أمام هذا المد الذي عرفته الفلسفة لجأ المسؤولون الى تدشين مخطط يرمي الى تهميش الفلسفة وتصفيتها في التعليم الثانوي والعالي واتخاذ سلسلة من الاجراءات الفوقية المطبوخة في غيبة تامة عن مدرسي الفلسفة ودون اعطاء أي اعتبار للتنبيهات والاحتجاجات المتكررة الصادرة عن هيئتهم التمثيلية الجمعية المغربية لمدرسي الفلسفة.

مظاهر تصفية الفلسفة في التعليم الثانوي :

- الفصل بين مقرر الفلسفة في شعبة التعليم الأصيل والشعب الأخرى، حيث تم وضع مقرر خاص للتعليم الأصيل لا يتوفر على الحد الأدنى من المقومات العلمية والتربوية، وان المفارقة الغريبة التي يمكن تسجيلها هو أن المقرر الخاص بالتعليم الأصيل، هو الذي احتفظ بروح وتقسيم البرنامج الفرنسي !

- حذف الفلسفة من الشعبة الاقتصادية في شكلها الجديد ابتداء من السنة الدراسية 71 ــ 72، وفي نفس الوقت، رفض تعميمها على الشعبة الرياضية التقنية وكل الشعب التقنية الأخرى، ومن مراكز تكوين المعلمين والمفتشين، على الرغم من أن التكوين العلمي الصحيح يقتضي أن يتلقى جميع التلاميذ حدا أدنى من التكوين الفلسفي يتلاءم وطبيعة تخصصاتهم.

- تقليص عدد ساعات الفلسفة في السنة السابعة الأدبية من 8 ساعات الى 5 ساعات.

- تتويج هذا المسلسل التصفوي بوضع مقرر جديد، فبعد سلسلة من التعديلات التي تناولت المقرر القديم في السنة الدراسية 76 ــ 77، والسنة الدراسية 77 ــ 78، والتي لم يقدم لها المسؤولون أي مبرر، بل أكثر من ذلك، فقد عملوا ابتداء من السنة الدراسية 78 ــ 79 على فرض مقرر جديد «يفتقر الى أبسط المقاييس التربوية، والمعرفية، ويتجلى هذا الافتقار شكلا ومضمونا، فعلى مستوى المضمون يلاحظ أن هذا المقرر ما هو الا عبارة عن خليط من القضايا والتصورات وأن عملية الدمج بين الفلسفة والفكر الاسلامي جاءت بطريقة أقل ما يقال عنها أنها عشوائية، أما على مستوى الشكل، فالمقرر الحالي لا يشكل وحدة منسجمة وانما يطبعه عدم الترابط والتسلسل المنطقيين سواء بين أبوابه أو فصوله»، كما يتميز هذا المقرر الجديد بطوله المهول الذي لا يتناسب مع عدد الحصص المخصصة لتدريسه، وقد عمد المسؤولون الى اصدار « كتاب مدرسي» يغطي هذا المقرر الجديد، كتاب يتميز بهزالته وضعفه سواء من الجانب العلمي حيث أنه يتضمن أخطاء معرفية عديدة، أو من الجانب المنهجي والتربوي حيث أنه يختزل الفلسفة الى مجموعة من المعلومات التي على التلميذ أن يحفظها كي ينجح في الامتحان، مما يؤدي الى قتل روح التحليل والنقد عند التلميذ وهذا يشكل قتلا للفلسفة، لأن جوهر الفلسفة ليس في الموضوعات ولكن في المنظور الموحد والمتكامل.

- التحرشات بأساتذة الفلسفة واتهامهم بمختلف التهم التي لا أساس لها من الصحة والتي تهدف الى المس بكرامتهم والنيل من المهمة النبيلة التي يقومون بها.

ان كل هذه المظاهر هي حلقات من مخطط شامل يستهدف تصفية الفلسفة والفكر العلمي ببلادنا تحت تبريرات واهية مثل عدم مطابقة المقرر للواقع المغربي أو لشخصيتنا المغربية وأصالتنا، هكذا اذن أصبح تعريب الفلسفة يعني ــ عند المسؤولين ــ تعويضها بالفكر الاسلامي، ثم تحويل هذا الأخير الى ما يسمى بالدراسات الاسلامية.

ولإخفاء المبررات الحقيقية لهذا المسلسل لجأ المسؤولون الس مبررات مختلفة تركزت بالخصوص حول اعتبارات تقنوية جوفاء :

- قلة الأطر : بدل أن تعمل الوزارة على تكوين الأطر بالشكل الذي يمكن من تغطية كل الشعب، عمد المسؤولون الى حذف الفلسفة من بعض الشعب بدعوى عدم توفر العدد الكافي من الأساتذة.

- عدم جدوى الفلسفة واعتبارها مادة زائدة لا علاقة لها بالعلم مما يعكس في الواقع نظرة احتقارية الى الفلسفة والعلوم الانسانية، تغلف موقفهم الضمني وهو التشبث بكل ما هو خرافي، قاتل لروح التحليل والنقد العلميين.

مظاهر تصفية الفلسفة في التعليم العالي :

ان مسلسل تصفية الفلسفة والدراسات الانسانية قد انتقل الى التعليم العالي بعد ان اعتقد المسؤولون أنها صفيت في التعليم الثانوي.

- الاقتصار على تدريس الفلسفة في كلية الاداب، رغم أن الأوساط العلمية تتفق على ضرورة تدريسها في كليات أخرى مثل كلية الحقوق (خاصة في شعبتي العلوم السياسية والاقتصادية) وكلية العلوم (شعبة الرياضيات والعلوم الفيزيائية) وكذلك المعاهد العليا من خلال مقررات تتلاءم مع طبيعة كل شعبة، وهذا يعكس في حد ذاته نظرة ضيقة للفلسفة وللدور الايجابي الذي يمكن أن تلعبه في تفاعلها مع العلوم الأخرى.

- تتويج هذا المسلسل التصفوي بقرار إغلاق شعبة الفلسفة الذي اتخذته الوزارة عند فتح التسجيل في شهر يوليوز السابق، ورغم أن القوى التقدمية قد فرضت ــ مناظرة افران الأخيرة ــ التراجع عن هذا القرار، فان شبحه لا زال يهدد الشعبة بالاضافة الى أن الحملة التي قامت بها الوزارة للتقليل من قيمة الفلسفة ومردوديتها، كانت لها نتائج سلبية على الدخول الجامعي لهذه السنة حيث أن شعبة الفلسفة ببعض الكليات، لم يتجاوز المسجلون بها عشرات الطلاب.

- عدم توفر المنافذ لخريجي شعبة الفلسفة، فبعد أن كان المسؤولون يشتكون في بداية السبعينات من قلة الأطر ويتخذون من ذلك ذريعة لحذف الفلسفة من بعض الشعب، أصبحوا يشتكون الآن من الفيض في أساتذة الفلسفة ومن انعدام امكانيات توظيفهم، والواقع أن مشكلة الفيض هي في الواقع مشكلة مفتعلة ومن خلق الوزارةنفسها لأنها هي التي قلصت من حصص الفلسفة وقصرتها على بعض الشعب كما قصرت مجال خريجي الشعبة على ميدان التعليم، ورغم وجود خريجين من شعبة علم الاجتماع وعلم النفس يمكن أن يفيدوا في مجالات اقتصادية واجتماعية أخرى (الشغل والشؤون الاجتماعية ــ التخطيط ــ السكنى والتعمير ــ الشبيبة والرياضة ــ العدل ...الخ) لو كانت هناك تنمية فعلا.

- عدم جدوى الفلسفة وانعدام وجود أية علاقة لها بالتنمية، فالمسؤولون في حاجة الى أطر علمية وتقنية فقط أما الفلسفة فما هي الا سفسطة ولغو ولن تفيد نهائيا في التنمية ؟؟

ان فحصنا للمبررات التي يقدمها المسؤولون لهذا المسلسل التصفوي الموجه للفلسفة والدراسات الانسانية، يؤكد تهافت نظرة المسؤولين ويكشف عن مغالطاتهم وعن تجاهلهم المقصود للدور الحضاري الذي لعبته الفلسفة في تراثنا العربي الاسلامي وما يمكن أن تلعبه حاليا بمساهمتها في خلق فكر علمي وثقافة وطنية متحررة تساير متطلبات العصر، ان الفلسفة ليست هراء بل هي مادة علمية لها موضوعها الخاص وهي ضرورية للحياة وللمجتمع وللتنمية الحقيقية، واذا كان المسؤولون لا يدركون العلاقة بين الفلسفة والتنمية، فذلك لأنهم ينظرون اليها (الى التنمية) من منظور سطحي يقصرها على مجموعة من المظاهر الكمية التقنوية ولا يعتبرها كعملية انسانية شمولية ثقافية وحضارية، كما أن الفلسفة ضرورية لتطور العلوم فالفلسفة لها ارتباط مع المعارف العلمية والأدبية والانسانية والتقصير فيها سينعكس على المعارف الأخرى وعلى مردوديتها، فأهم العلماء الذين يفتخر بهم في الحضارة العربية الاسلامية، قد مزجوا بين اهتماماتهم العلمية والفلسفية كالفارابي وابن سينا وابن رشد،،،الخ

ان المسؤولين، انطلاقا من نظرتهم الضيقة للأشياء يحاولون قياس الفلسفة من خلال نتائجها المباشرة، في حين ان الفلسفة تكون نتائجها غير مباشرة وتنعكس آثارها على المستوى العلمي والحضاري ايجابا وسلبا، ويكفي لتوضيح ذلك أن نعطي بعض الأمثلة :

- ان المسلسل التصفوي بالثانوي يعد من الأسباب التي أضرت بمستوى التعليم ببلادنا، فالفلسفة تعلم التلميذ الاعتماد على النفس والبحث والتحليل والتمحيص مما يساعد التلميذ في دراسته للمواد الأخرى بما فيها المواد العلمية، وإن تصفية الفلسفة تؤدي الى جعل الحفظ هو الوسيلة الأساسية للتلميذ والى تكوين جيل سلبي مقبل ليست له متانة فكرية، وليست له القدرة على التمحيص والتقييم الواعيين مما يجعله اما ضحية للأفكار الاستعمارية المستوردة أو للخرافات المضللة وكل أنواع الشعوذة، وهذا يعتبر مساس بالشخصية المغربية وأصالتها ويفضح نوايا المسؤولين الذين لا يعملون على المحافظة على أصالتنا وانما على طمسها وتشويهها انطلاقا من فهمهم الضيق الأفق لمسألة الأصالة والتي تعني بالنسبة اليهم التشبث بكل ما هو خرافي، لا علمي ومتحجر (حتى على مستوى اللغة).

- من بين أهم الدراسات المغربية التي تحظى باحترام على الصعيد العربي والعالمي دراسات قام بها باحثون ينتمون الى شعبة الفلسفة كثير منها منصب على جوانب من تراثنا العربي الاسلامي (مثلا دراسات حول ابن خلدون، الفارابي، الماوردي،،،الخ) بل حتى الدراسات الخارجة عن نطاق الفلسفة لم تكن لتحظى بالاهمية التي حظيت بها لو لم ترتكز على أسس ومناهج فلسفية.

هذه الملاحظات توضح أن هدف المسؤولين من مسلسلهم التصفوي ليس الدفاع عن الدراسات الاسلامية أو عن الاصالة بل هو اقبار الفكر العلمي ببلادنا ونفي شخصية المواطن المغربي بالعمل على خلق مواطن مشوه في إنسيته وخاضع، مواطن مشحون بفكر استسلامي وعاجز عن مواجهة واقعه مواجهة ايجابية واعية، كل ذلك من أجل دفعه الى الاستسلام والخضوع للأمر الواقع وبالتالي تعزيز استمرار واقع التبعية والتخلف، ان هذا دليل اخر على ان المخطط المحبوك لتصفية الفلسفة لا يستهدف فقط طلبة وأساتذة الفلسفة، بل يستهدف كل المواطنين، فتصفية الفلسفة هي جزء من السياسة التعليمية النخبوية ببلادنا التي تسعى الى التجهيل.

○ الأرضية النظرية لجمعية الانطلاقة الثقافية ــ الجمع العام ــ 80.9.28

يمضي على عمر جمعية الانطلاقة الثقافية بالناظور حوالي ثلاث سنوات من الممارسة الهادفة، تهيأ خلالها ــ وسط فراغ ثقافي مرير تستغله بعض الجهات لنشر ثقافة موسمية رسمية، وكان ظهور جمعية الانطلاقة الثقافية كنتيجة حتمية لتطور الوعي الجماعي للشعب المغربي ــ مناخ فكري ذو طابع وطني تقدمي عملت الجمعية خلال هذه المدة القصيرة على تجذير ممارساتها الثقافية وخلق جو من الصرامة والالتزام، وهو ما يشكل في حد ذاته بديلا نوعيا. واذا كانت الجمعية قد اكتسبت عبر ممارستها هذه، عطفا جماهيريا ملحوظا على الصعيد المحلي، ونسبيا على الصعيد الوطني، فانها مدعوة الآن ان تلزم نفسها برنامجا واضحا على الصعيدين النظري والتطبيقي، للتغلب على المشاكل التي قد تدفعها الى ممارسات عفوية وارتجالية.

الارضية ميثاق تلتزم به الجمعية وتؤطر من خلاله كل ممارسة ثقافية، وتتضمن ما يلي :

1 ــ مفهوم الثقافة الوطنية الديموقراطية :

تعمل الجمعية على بلورة مفهوم الثقافة الوطنية الديموقراطية واعتبار هذا المفهوم شعارا وطنيا، وهي التي تعبر عن مصالح الشعب الكادح، وتدافع عن الفرد والقيم الانسانية والوطنية وتحترم العقل والانسان. انها تدافع عن التحرر الوطني والاجتماعي وترتبط بالتاريخ النضالي للشعب وفكره وطموحاته.

ان هذه الثقافة تستند الى أروع وانبل ما في تراثنا وتنطلق من تحليل الواقع الملموس والمتحرك، وهي ثقافة شعبية في الأساس، تنطلق من الشعب وتخدم مآربه. انها تنفتح على الثقافة الانسانية وتحارب الشعوب وتقف ضد النزعة الاقليمية. وهذه الثقافة تعادي كل أشكال الاضطهاد السياسي والاقتصادي، وتناهض العنصرية والتميز العرقي أو التعصب الديني. انها **وطنية** لانها تستوعب كل ما هو ايجابي في تراث الشعب المغربي بعناصره العربية والامازيغية، وهي **تقدمية** لانها ذات بعد وطني وانساني مناهضة لكل أشكال التراث الفكري الإستعماري القائم على الفردية وربط مصالح الشعوب بالاحتكارات الاجنبية العالمية، وتبرير ممارساتها العسكرية والاقتصادية. وهي ثقافة **ديموقراطية** بمعنى أنها تهدف الى مواجهة القوى المعرقلة للتطور وتطوير مساهمة ومبادرة الجماهير في صنع مصيرها.

ان هذا المفهوم يسمح للجماهير بالتعبير عن نفسها ثقافيا في كل شكل فكري تراه ضروريا ومناسبا لترجمة ارادتها. انه ممارسة للحق الديموقراطي ذاتيا، وهكذا فان مشكل الخصوصية لن يكون في هذا الاطار، وبأي حال من الاحوال، عائقا.

2 ــ ادوات التعبير عن هذه الثقافة :

ان الثقافة الوطنية الديموقراطية تتغذى أساسا من افرازات الظروف النوعية المتجددة على الساحة الوطنية، حتى لا تكون هذه الثقافة متخلفة عن المرحلة الراهنة، وتتغذى ايضا وبشكل أساسي من كل التراث الشعبي الوطني التقدمي، ويعبر عن هذه الثقافة في ممارسات ثقافية متنوعة : اسابيع ثقافية، ندوات، محاضرات، الاغنية الشعبية، المسرح، الفن،... الخ. وتساهم لجان العمل في اغناء وتعدد هذه الممارسات عن طريق مساهمات فردية أو جماعية.

3 ــ الخصوصية :

ان مفهوم الثقافة الوطنية الديموقراطية يحل مشكلة الخصوصية الثقافية واللغوية بشكل وطني ديموقراطي، اذ يعتبر هذا المفهوم مسالة الخصوصية الثقافية واللغوية كعامل يساعد على فهم مكامن الصراع على الصعيد الاجتماعي، ويغني ويبني مفهوم الثقافة الوطنية الديموقراطية بالاسهامات العملية دون ان تكون هذه الخصوصية في يوم من الايام واقعا يعلو على الواقع الاول وهو الصراع الاجتماعي بين فئة مستغلة (بكسر الغين) وفئة اخرى مستغَلة (بفتح الغين) على الصعيد الوطني اجتماعيا وثقافيا.

مجلة « البديل »

مبادرة أخرى جميلة بوضوحها تصدر في بيروت عن رابطة الكتاب والصحفيين والفنانين الديمقراطيين العراقيين. إنطلق العدد الأول في أكتوبر 1980، وجاء العد الثاني في نهاية السنة نفسها.

رائحتها الطين والدم والمنفى، لا النفط لا الصمت. رائحة منعزلة في هذا الزمن. بهدوء تصل الى قارئها، ضوؤها الحقيقة التي عمتها الضلالات، ترفع رأساً تدلى وتسميه الديمقراطية. هاهي القرابة المحمومة بين المثقفين والشعب تتضح، لاتنهيب ولا تتلكأ.

قد لايرى مثقفو النفط في هذه المجلة غير تنطع مرضي، لأن العصر يميل الى الاستسلام، واعتبار الاستبداد شرطا حضارياً، إن لم يكن المحرك الرئيسي للتاريخ. لهؤلاء المثقفين أن يطمئنوا لخدعتهم، أن يخطبوا لانكسارهم وتبعيتهم، أما «البديل» فقد اختارت رائحتها من الحياة اليومية والحلم الجماعي بعصر مغاير، يمكن للانسان فيه ممارسة حريته بعيدا عن كل رادع، مهما كان مصدره أو مبرره.

إن الكتاب والصحفيين والفنانين الديمقراطيين العراقيين، وهم يتوحدون في «البديل» ويوحدون حريتهم، طواعية، بعد تطوافهم في البلاد غرباء، لا تمهلهم المطاردات، يطرحون، عمقيا، مفهوم المثقف العضوي، ومصائر الوعي الزائف الذي ينحاز للسلطة الفوقية.

أتت هذه المجلة لتؤكد ببساطتها، وصدقها، وحرارتها أيضاً، أن سحب حكم تخاذل الكتبة على كل الكتاب في هذا الزمن غير صحيح. مازال للشعب العربي مثقفوه. هنا وهناك ينوجدون في هامش قد يضيق، غير أن اشعاعه البلّوري يجرح الرأي المفرد، المركز المستبد، يعلن نشيد شعب قال. لا. واقتحم الطريق.

من مواد العدد الأول.

التراث والمعاصرة في الفن ــ محمود صبري. المثيل والبديل ــ أدونيس. عيون يقطعها السيف ــ إلياس خوري. الرواية العراقية في كتاب المستقبل ــ مصطفى عبود. الأفواه المغلقة ــ فالح عبد الجبار. يوجين كيفلك ــ شوقي عبد الأمير. جذور الحجارة ــ فائز الزيدي. فقاعات ــ إبراهيم أحمد. البيكاجي ــ فاضل الربيعي. الظلام ــ موسى السيد. أسير نحو المجهول ــ ميخائيل روم (ترجمة عدنان مدانات). نقد قصص العدد ــ فيصل دراج. خراسان.. خراسان ــ سعدي يوسف. قصائد ــ أسئلة ــ فاضل العزاوي. مرثية الولد المهذب ــ عواد ناصر. أقمار منزلية ــ هاشم شفيق. محطات ــ مخلص خليل. ثماني قصائد ــ رعد مشتت. بالاضافة إلى الرسائل الثقافية وعرض الأنشطة والوثائق.

من مواد العدد الثاني.

. خواطر حول المنفى ــ برتولت بريشت. الحرب والأيام الذهبية الثلاثة. الهاجس الديمقراطي ــ سعدي يوسف. المقاومة أمام الامتثال ــ مصطفى عبود. لقاء مع أمل دنقل ــ هاشم شفيق. فلليني يتحدث عن 60 سنة من عمره. نقد قصائد العدد ــ يمني العيد. نقد قصص العدد ــ الياس خوري. رثاء أور ــ شاكر لعيبي. أمس التقيت بلاداً ــ شوقي عبد الأمير كل هذا يحدث الآن ــ جليل حيدر. من أيام عبد الحق البغدادي ــ محمد سعيد الصكار. بيوغرافيا ــ صادق الصايغ. جريمة أخرى ــ ر. ع. هجرة السنونو ــ حيدر حيدر. الأعور ــ أبو هيمن. تماثيل للهزيمة المؤكدة ــ براء الخطيب. الجنة الصغيرة ــ كورتازار. ليلة السكاكين الطويلة. اضافة الى المعارض والاصداء الثقافية وعرض الكتب.

« الثقافة الجديدة »

مجلة «الكاتب» ـــ القدس المحتلة :

... في نهاية عام 1979 تقدم الشاعر الفلسطيني الشاب أسعد الأسعد من مدينة رام الله المحتلة، بدعوى ضد الحاكم العسكري الاسرائيلي للضفة الغربية المحتلة لأن الحكم العسكري رفض الطلب الذي تقدم به الأسعد بشأن استصدار مجلة ثقافية تحمل إسم «الكاتب»، وادعى الحاكم العسكري ان هذه المجلة ستكون منبرا للشيوعية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وبعد أن جدد الشاعر الأسعد دعواه ضد الحكم العسكري في المحكمة العليا، ورافعت عن القضية المحامية اليهودية التقدمية فيليتسيا لانجر، نجحت القضية وصدرت مجلة «الكاتب» في أوائل عام 1980، في عددها الأول تحمل شعارا دائما « للثقافة الانسانية والتقدم » وصاحب الامتياز ومحررها المسؤول هو الشاعر الأسعد، وهي مجلة شهرية تعنى بشؤون الأدب والثقافة بشكل عام، ويحررها مثقفون وطنيون،وقد سبق لرئيس تحريرها أن دخل السجن أكثر من مرة بتهمة الشيوعية والعلاقة مع منظمة التحرير.

في عددها الأخير «العاشر» تنشر المجلة المواد التالية :

ـــ في الذكرى السابعة لاستشهاد بابلونيرودا ـــ عز الدين المناصرة

ـــ الصرع الطبقي في خضم حركة التحرير في العالم العربي ـــ صابر أيوب صابر

ـــ التطور الاقتصادي والاجتماعي وأثره على الحركات الثورية في الاسلام ـــ على عثمان

ـــ الاتحاد السوفياتي وحركة التحرر العربي ـــ حسن جبريل

ـــ وفي العدد قصص لناجي ظاهر، وإبراهيم جوهر، وراضي عبد الجواد (السجين في سجن نابلس)

ـــ وقصائد لسعيد الحسنات وحسين نخلة.

ـــ ومراجعات لمجموعة قصص «الجبل» لزكي العيلة و «هزيمة الشاطر حسن» لأكرم هنية، وهما من القصاصين الجدد البارزين في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلتين.

ـــ عرس العمل والكرامة في الناصرة ـــ ريبورتاج صحفي عن مخيم العمل التطوعي في مدينة الناصرة الفلسطينية الذي أشرف عليه عمدة الناصرة الشاعر توفيق زياد

ـــ ملف عن الثقافة الجزائرية ـــ حسين نصر الله

ـــ عرض لكتاب صدر في القدس بعنوان «الحقيقة عن افغانستان» ـــ وثائق

ـــ الكاتب الصغير ـــ صفحات بالرسوم للاطفال، وزاوية أخبار ثقافية

ويساهم في المجلة عدد من الكتاب المعروفين : سحر خليفة (روائية) ـــ علي الخليل (شاعر) خليل توما (شاعر) ـــ فدوى طوقان (الشاعرة) ـــ الدكتور تيسير عاروري، الدكتور سليمان بشير (أساتذة في جامعة بيرزيت)، اضافة لعدد من أساتذة جامعة النجاح، وجامعة بيت لحم وطلابهما.

وقد سبق أن ظهرت في الضفة الغربية قبل الاحتلال مجلة ثقافية واحدة هي مجلة «الأفق الجديد ـــ (1961 ـــ 1966) وكانت تصدر في القدس الشرقية وكان رئيس تحريرها الروائي «أمين شنار» الحائز على جائزة جريدة النهار البيروتية عن روايته «الكابوس»، وقد كانت «الأفق الجديد» هي المجلة الأولى في فلسطين ـــ الضفة الغربية التي احتضنت الشعر الحديث في بداياته وقد نشر فيها : بدر شاكر السياب ـــ عبد الوهاب البياتي ـــ أدونيس ـــ صلاح عبد الصبور ـــ عبد المعطي حجازي ـــ والفيتوري، وخليل حاوي وغيرهم.

ومن الفلسطينين ظهر على صفحاتها في ذلك الوقت (1961 ــ 1966) : عزالدين المناصرة، وليد سيف، محمد القيسي، يحي يخلف، محمود شقير، ماجد أبو شرار.. وغيرهم من الشعراء والقصاصين، ونشرت هذه المجلة لأول مرة في العالم العربي قصائد لدرويش والقاسم وزياد عام 1966.

وبعد احتلال الضفة الغربية عام 1967 ظهرت مجلة أدبية أخرى بعد الاحتلال هي مجلة «البيادر» وكان ئيس تحريرها جاك خزما وساهم في تحريرها : عادل سمارة، فدوى طوقان، عبد اللطيف عقل، ليلى علوش.. ومازالت هذه المجلة تظهر بشكل متقطع ولكنها لم تصدر منذ مدة طويلة.

أما في أرض فلسطين ــ التي احتلت عام 948 وأنشئت عليها دولة اسرائيل، فقد صدرت عام 1951 مجلة «الجديد» الثقافية ومازالت تصدر حتى الآن، ويشرف على سياستها الثقافية ــ الحزب الشيوعي (راكح). وقد تناوب في الماضي على رئاستها : إميل حبيبي، إميل توما، محود درويش، سميح القاسم، توفيق زياد، ويرأس تحريرها الآن الدكتور إميل توما المؤرخ الفلسطيني المعروف وتصدر في حيفا.

أما في قطاع غزة الذي كان واقعا تحت الادارة المصرية منذ عام 1948، فلم تصدر مجلات ثقفية متخصصة، ولكن جريدة «أخبار فلسطين»، لصاحبها زهير الريس التي كانت تصدر قبل احتلال 1967 فقد كانت تهتم بالأدب والفن، ولكنها توقفت في يوم 5 يونيه 1967.

وتصدر الآن صحف وطنية في الضفة الغربية المحتلة مثل : الفجر ــ الطليعة ــ الشعب، كما يصدر في فلسطين 1948 عدة صحف عربية وطنية مثل : الاتحاد ــ الغد ــ الدرب. ويشرف على سياستها الحزب الشيوعي (راكح) وتصدر جميعها في حيفا.

« أبو الكرمل محمد »

مناقشة :

حول « حزب الإصلاح الوطني، وقائع مهملة »

د. احمد بن عبود

لقد راودتني فكرة نقد مقال « حزب الاصلاح الوطني، وقائع مهملة » مدفوعا بالترحاب الوارد في مجلتكم بآراء القراء. لذلك أريد بصفتي مؤرخا أن أتقدم ببعض الملاحظات حول هذا المقال الذي ادعى صاحباه إلقاء أضواء جديدة على المرحلة التكوينية لحزب الاصلاح الوطني. ففي نظري، لم يتمكن المقال من الوصول الى بعض الاهداف المعلن عنها لانه لم يلتزم ببعض قواعد البحث التاريخي الموضوعي. فمما يطبعه أساسا انعدام التوازن الناتج عن أخذه لاتجاه منطرف لا يترك مكانا للتساؤل أو الشك في صحة استنتاجاته وتبريرها بطريقة مقنعة، زيادة على التعميم بدل الضبط. فالقارىء يشك في صواب صاحبي المقال لأنهما لم يشكا في صواب معظم ما قدّماه. ويتضح هذا على عدة مستويات :

1) جاء المقال كمساهمة لـ « مراجعة ونقد تاريخ الحركة الوطنية ». (ص. 48). لكنه في الواقع لم يكتس طابعا نقديا بالمعنى الكامل للفظ، إذ لم يقيم الجوانب الايجابية والسلبية. فلم يتطرق المقال قط لأي جانب ايجابي لحزب الاصلاح. هل يرجع هذا الى عدم وجود جوانب إيجابية لحزب الاصلاح الوطني أم أن مجانبتها من طرف صاحبي المقال كانت مقصودة ؟ أم أنهما افترضا ان الجوانب الا يجابية معروفة ومسلم بها ؟ وفي هذه الحالة كان من الضروري الاشارة إليها لأن المقال نشر في مجلة موجهة لقراء غير متخصصين في ميدان محدد.

2) لقد اتخذ صاحبا المقال في اختيار المعلومات وتنظيمها نهجا متعمدا ومبرمجا حتى يوافق قالبا ربما وضعاه قبل شروعهما في الكتابة.
فهناك بعض الفرضيات التي أخذت مسبقا دون ورود اثبات لها أو مناقشتها حيث أدت إلى توجيه المقال توجيها معينا على حساب البحث عن الحقيقة التاريخية. وكمثال على ذلك فرضية الصراع الطبقي أو البرجوازية الاصلاحية (ص. 55) فليس هناك تحديد لمعنى مفهوم الطبقة البرجوازية الاصلاحية بتطوان في الثلاثينات أو تحديد لخصائصها وعناصرها ودوافعها وأهدافها ولو بكيفية موجزة. كما لم يطرح صاحبا المقال عدة أسئلة منها : هل كانت هذه الطبقة تمتاز بوعي بالانتماء الجماعي ؟ وما هي خصائصها الاقتصادية ؟ هل كانت تحتكر وسائل الانتاج وكيف ؟ ما هي هذه الوسائل ؟ هل كانت هناك طبقات أخرى ؟ وما هي خصائصها ؟ كيف كانت العلاقة بين الطبقات المختلفة في الثلاثينات ؟

3) لم تأت بعض الاستنتاجات نتيجة لتفكير منطقي، بل كانت ناتجة عن أحكام تقييمية. فلقد اتهم صاحبا المقال حزب الاصلاح باتهامات يرفضها أعضاء هذا الحزب منها اعتماد الحزب على الايديولوجية الفاشية (صفحات 52 ــ 59). ولا أنتقد هنا الاتهام في حد ذاته بقدر ما أنتقد الكيفية التي قدم بها. فكان أحرى بصاحبي المقال أن يتصلا ببعض المسؤولين الاصلاحيين الذين ما يزالون على قيد الحياة حتى يتسنى لهما معرفة آرائهم. بل كان من الواجب عرضها ثم انتقادها أو قبولها قبل الإتيان بمثل هذه الاستنتاجات.

4) ويطبع المقال طابع المقارنة غير المتوازنة، مثل مقارنة حزب الاصلاح بحزب الفلاخي. فالصبغة الوطنية اختلفت عندهما لأن الدين المسيحي ليس هنا الدين الاسلامي وليست الوطنية عند المستعمِر مثل الوطنية عند المستعمَر ثم إن الزعامة في حزب معين لا يعني أنه فاشي بالضرورة. وتناقش علاقات حزب الاصلاح مع بعض المنظمات دون الاخرى. فلماذا يقارن حزب الاصلاح بالفلاخي دون مقارنته بالاحزاب في الجنوب المغربي مثل حزب الاستقلال الذي كان يشابهه الى درجة أن حزب الاصلاح اندمج فيه بعد الاستقلال، مع العلم أن كلا من الحزبين نشأ في ظروف متشابهة ؟ طبعا يجب أن لا ننسى أن المقال قد تطرق للمرحلة الاولى لتكوين حزب الاصلاح لكن ـــ كما لاحظ الاستاذ عبد المجيد بن جلون (المؤرخ) في تعليقه على المقال ـــ فإن الاسس الاولى تؤثر دائما على الاتجاه الذي يأتي فيما بعد. هكذا لم نر حزب الاصلاح يندمج في حزب الفلاخي.

ومن جهة أخرى ، لم يعتبر المقال الاوضاع في إطارها التاريخي العام بل قدم أحكاما إنطلاقا من مفاهيم حديثة ليس لها أي إرتباط بتلك الفترة، مما أدّى الى بعض الانحرافات.

5) استعملت بعض المصطلحات بدون تحديد دقيق لها، منها مصطلح البورجوازية ولفظ الفاشية فهل كان لمفهوم الفاشية في فترة الثلاثينات
(وهي الفترة التي يتطرق إليها المقال) نفس المعنى والدلالة التي اكتسبها بعد الحرب العالمية الثانية ؟
ومما يجلب الانتباه أن كثيراً من الكلمات وخصوصاً تلك التي وضعت بين قوسين، ـــ مثلا « ضبابا » (ص. 48) و « وحدة إسلامية » (ص. 58) و الطويس « الزعيم » (ص.53) ـــ قد استعملت لتؤدي معاني مخالفة لمعناها الحقيقي. ثم وضع عدد آخر من الكلمات بين قوسين بدون مبرر واضح، وفي رأيي، هذا أسلوب صحفي أكثر منه أسلوب للكتابة التاريخية حيث ينبغي على المؤرخ أن يعبّر مباشرة عن المفاهيم التي يستعملها دون تحايل.

6) لم تؤد الهوامش وظيفتها الاساسية ألا وهي التحديد الدقيق للمراجع المعتمد عليها. فزيادة على انعدام المفاصل لدى ذكر عدد من الهوامش نلاحظ أنه ليس هناك هامش واحد من بين خمسة وعشرين هامشاً (ص. 61) يعطينا رقم الصفحة التي يجب الرجوع إليها. وهذا لا يعني أنها ليست موجودة، ولكن ليس من تخصص القارىء أن يضبطها. كما أن هناك هامشين غامضين وهما رقم 8 ورقم 14 حيث نقرأ « وثائق الاقامة العامة ـــ مصلحة الأهالي ». فما هي الوثائق المعنية بالضبط ؟ ما هي أرقامها وتواريخها و وإذا كانت مسؤولية هذا الاغفال تقع أولا على عاتق صاحبي المقال فإن اللجنة المسؤولة عن تحرير المجلة كان عليها أن تتحمل القسط الآخر من تلك المسؤولية. لقد كان حرياً بهذه اللجنة ان تثير الانتباه الى هذا النقص في الهوامش خصوصا وأن الامر لا يتعلق بجزئيات ثانوية، وإنما بإحالات أساسية.